الأمم المتحدة
S/2014/179
مجلس الأمن
Distr.: General
12 March 2014
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أنديرز فوغ راسموسن، يحيل بها تقريرا عن التقدم المحرز في عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، يشمل الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

170314 170314 14-26273 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

[الأصل: بالإنكليزية]

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢١٢٠ (٢٠١٣)، أرفق طيه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يشمل الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (انظر الضميمة). وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أنديرز فوغ **راسموسن**

الضميمة

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن بشأن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

أولا – مقدمة

عرض عام

١ – يقدم هذا التقرير، وفقا للطلب المقدّم بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٢٠ (٢٠١٣)، لإبلاغ مجلس الأمن بما أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية من تقدم، ويشمل الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢ – وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣ – وترحب منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالالتزام المتواصل لعدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إزاء هذه البعثة، مما يمثل عاملا رئيسيا في نجاحها.

٤ – وتركز حملة القوة الدولية على إعداد قوات الأمن الأفغانية لتحمل المسؤولية الكاملة عن العمليات الأمنية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وقد شارف نشر القوة ميدانيا على الاكتمال، ولكن التقدم لا يقوم بعد على الاكتفاء الذاتي الكامل. وقد أعادت القوة توجيه نهجها نحو تطوير استدامة قوات الأمن الأفغانية وتسعى إلى سد الثغرات المتبقية ومواجهة حالات العجز في قدرات التطور في مجالات بالغة الأهمية من قبيل الطيران والاستخبارات والقدرات اللوجستية.

٥ – ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حافظت قوات الأمن الأفغانية على سمعتها الإيجابية في أوساط الشعب الأفغاني. ويرى الشعب الأفغاني أن قوات الأمن قادرة على توفير الأمن في أفغانستان، مع الاعتراف بأن هذه القوات لا تزال في حاجة إلى مساعدة التحالف.

٦ – وتواصل قوات الأمن الأفغانية إثبات كفاءتها لتأمين الانتخابات المقبلة وعملية الانتقال السياسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثبتت قوات الأمن قدرتها على تأمين الشعب الأفغاني والمناسبات البارزة، مثل انعقاد مجلس لويا جيرغا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٧ - وقد أحرز تقدم في تطوير المؤسسات والنظم والعمليات اللازمة لوجود جيش محترف وقوة شرطة حديثة على نحو مستدام. وفيما يتعلق بوزارة الدفاع ووزارة الداخلية، تشمل مجالات تركيز القوة الدولية التخطيط والبرمجة والميزنة والمشتريات وإجراءات الموارد البشرية.

٨ - ولا تزال عملية إعادة نشر القوة الدولية تسير عموما على المسار الصحيح. وتوفر خطوط المواصلات الأرضية في منطقة العمليات الدعم لجهود إعادة الانتشار. وقد أدت الجهود الدبلوماسية لمقر الناتو إلى توقيع اتفاقيات مع دول العبور على الحدود مع أفغانستان، وبالتالي تأمين إعادة نشر خطوط المواصلات الأرضية الشمالية والجنوبية بفعالية.

مستوى قوات القوة الدولية

٩ - كان عدد أفراد القوة الدولية في الميدان، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أقل من ٦٠ ٠٠٠ فرد بقليل، ينتمون إلى ٢٨ بلدا من بلدان الناتو و ٢١ بلدا من غير الأعضاء في الناتو. والقوة الدولية في صدد إعادة نشر عناصرها لمواجهة التخفيضات في مستويات القوة والاستعداد لبعثة ما بعد عام ٢٠١٤، وذلك رهنا بتوقيع أفغانستان الاتفاقية الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة واتفاق مركز القوات مع الناتو.

الإصابات في صفوف القوة الدولية

١٠ - منذ أن تولت قوات الأمن الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن الوطني، تواصل انخفاض الإصابات في صفوف القوة الدولية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، انخفضت إصابات القوة الدولية بنحو ٥٠ في المائة.

الإصابات في صفوف المدنيين

١١ - خلال هذا الفصل، زاد عدد إصابات المدنيين التي تسبب فيها المتمردون مقارنة بنفس الفصل من عام ٢٠١٣. وتحدث الغالبية العظمى من تلك الإصابات نتيجة لاستخدام المتمردين عشوائيا لأجهزة متفجرة مرتجلة وهجمات معقدة، بما في ذلك هجمات بارزة في كابول في بداية عام ٢٠١٤.

١٢ - وعموما، لا يزال الحد من عدد إصابات المدنيين هو الهدف الأسمى لكل من القوة الدولية وحكومة أفغانستان. وقد وضعت تدابير لتتبع إصابات المدنيين وتخفيف آثارها ضمن إطار حكومة أفغانستان. وتواصل القوة الدولية تقديم المساعدة من خلال التوجيه والرقابة على التنفيذ الكامل للنظام الأفغاني للحد من إصابات المدنيين.

١٣ - وتواصل انخفاض عدد الإصابات التي تسببت فيها القوة الدولية عقب تولي قوات الأمن الأفغانية المسؤولية عن الأمن على نطاق البلد. وتبذل القوة الدولية وقوات الأمن الأفغانية جهودا متضافرة للحد من إصابات المدنيين من خلال مراجعة التوجيهات والإجراءات التشغيلية وتعزيز الشفافية وبناء قدرات قوات الأمن الأفغانية على القيام بعمليات فعالة لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

الفترة الانتقالية

١٤ - لا تزال المرحلة الانتقالية تمضي في المسار الصحيح نحو الانتهاء في عام ٢٠١٤. وقد خططت قوات الأمن الأفغانية لغالبية العمليات ونفذتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقامت القوة الدولية بتوفير الدعم التمكيني على النحو المطلوب. كما يسرت قوات الأمن الأفغانية جهود تسجيل الناخبين وتهيئة الظروف للانتخابات المقبلة.

ثانيا - الحالة الأمنية

١٥ - بنهاية عام ٢٠١٣، فشلت حركة التمرد في تحقيق أهدافها المعلنة. وقد كان العدد الإجمالي للهجمات التي شنها العدو في عام ٢٠١٣ أقل على نحو طفيف من العام السابق. ومع ذلك، ففي حين أن القيادات الإقليمية الشرقية والشمالية والوسطى والغربية قد شهدت زيادة طفيفة في تلك الهجمات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت القيادتان الإقليميتان الجنوبية والجنوبية الغربية رؤية انخفاض في تلك الهجمات خلال هذا الفصل مقارنة بنفس الفترة قبل عام مضى. كما تمكنت قوات الأمن الأفغانية من تأمين معظم المراكز السكانية.

١٦ - ولا يزال المتمردون يحاولون القيام بهجمات بارزة في كابول ولا يزال خطر حدوث هجوم مروّع عاليا. ومع ذلك، فإن التدابير الأمنية التي اتخذتها قوات الأمن الأفغانية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لتأمين اجتماع مجلس لويا جيرغا، تبين قدرات قوات الأمن على تعطيل عمليات المتمردين بنجاح وتقدّم مؤشرا مشجعا على قدرة القوات على تأمين الانتخابات.

ثالثا - قوات الأمن الأفغانية

١٧ - استمر الاتجاه الإيجابي في التقدم نحو إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن الأفغانية منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد تولّت المسؤولية عن الأمن على نطاق البلد وهي تسير على الطريق الصحيح لتولي المسؤولية الكاملة عن الأمن بنجاح بحلول نهاية عام

٢٠١٤. وقد تواصل نجاح قوات الأمن الأفغانية، حيث أثبتت تماسكها والتزامها باعتبارها الجهة الرئيسية التي توفّر الأمن.

١٨ - كما أحرزت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية تقدما في كل من تنفيذ الميزانية والمساءلة، ولكنهما تحتاجان إلى مزيد من المساعدة في مهام الدعم، ولا سيما في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة المرافق. وفي إطار قوات الأمن الأفغانية، لا تزال هناك حاجة إلى دعم بالغ الأهمية في مجالات الطيران وتطوير قدرات الاستخبارات والعمليات الخاصة.

١٩ - ولا تزال مؤسسات الأمن الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية تعتمد على دعم القوة الدولية لتخفيف النقص في مجالات التطور الرئيسية. ويوجد نقص في التطور على صعيد الوزارات في مجالات الخدمات اللوجستية والمشتريات والإدارة المالية، والخطط والسياسات الاستراتيجية، وإدارة الموارد البشرية. ويوجد نقص في تطوير قدرات قوات الأمن الأفغانية في عمليات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ والمجال الطبي؛ ودعم تنسيق الذخائر وإيصالها؛ وقدرات العمليات الخاصة؛ بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

٢٠ - ولا يزال التصور العام لقوات الأمن الأفغانية كمؤسسة ولقدرتها على توفير الأمن قويا في أوساط الشعب الأفغاني. ووفقا لبحث أجري حديثا، لا يزال تصور الشعب الأفغاني للأمن متسقا مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي حين أن التصورات بشأن قوات الأمن الأفغانية لا تزال ثابتة، فإن ما يزيد قليلا على نصف المشاركين الأفغان يعتقدون أن قوات الأمن الأفغانية قادرة ولكنها تحتاج إلى موارد إضافية.

رابعا - العلاقات المدنية - العسكرية

دعم الحوكمة

٢١ - استمر التعاون النشط للناتو مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا والمجتمع المدني الأفغاني والحكومة الأفغانية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت المجالات الرئيسية المفاوضات بشأن وضع اتفاق مركز قوات الناتو لمهام التدريب والمشورة والمساعدة التي سيقدمها الناتو في فترة ما بعد عام ٢٠١٤؛ وإشراك أوساط المانحين من خلال إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة ودعم الانتخابات بناء على طلب الحكومة.

٢٢ - وبدأت المناقشات بشأن مشروع نص اتفاق مركز قوات الناتو في كانون الثاني/يناير بين كبير ممثلي الناتو المدنيين وممثلي الحكومة ولا تزال مستمرة. وإبرام اتفاق لمركز قوات الناتو يوفر الأساس لبعثة ما بعد عام ٢٠١٤.

٢٣ - ويشارك كبير ممثلي الناتو المدنيين عن كثب في آليات التمويل للمرحلة الحالية ومرحلة ما بعد عام ٢٠١٤، وذلك أساسا من خلال المجلس المشترك للتنسيق والرصد بشأن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وقد عقد آخر اجتماع في كانون الثاني/يناير واعترف المجتمع الدولي بما أُحرز من تقدم خلال العقد الماضي، وأكد التزاماته تجاه أفغانستان، ودعا الحكومة الأفغانية إلى بذل المزيد من الجهود في المجالات الرئيسية، من قبيل استقرار الاقتصاد الكلي ومكافحة الفساد.

٢٤ - وتعد الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات الأفغانية هي الأحداث الرئيسية في المدى القريب. وتتحمل قوات الأمن الأفغانية المسؤولية الكاملة عن أمن الانتخابات. وتواصل القوة الدولية تقديم الدعم إلى قوات الأمن والحكومة عند الطلب، وذلك في المقام الأول بتوفير الدعم اللوجستي وإيصال المواد الانتخابية، حتى الآن. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قامت القوة الدولية أيضا بتيسير أعمال بعثة الاتحاد الأوروبي الاستكشافية لمراقبة الانتخابات في مقاطعتي قندهار ونانغرهار. وكانت طلبات الدعم أدنى من المستويات المتوقعة، إلا أنه من المتوقع أن تزيد الطلبات المقدمة من قوات الأمن قرب موعد الانتخابات. ولتنسيق الأعمال ذات الصلة بالانتخابات، أنشأت القوة الدولية خلية لدعم الانتخابات، تشترك مع فروع الحكومة المسؤولة عن أمن الانتخابات وتطلع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا على دورها وأنشطتها.

٢٥ - ويسير تسجيل الناخبين والاستعدادات للانتخابات الرئاسية الأفغانية إلى حد كبير على المسار الصحيح وتواصل القوة الدولية تقديم الدعم له. وقد بدأت فترة الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة الأحد عشر المسجلين في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ وتنتهي في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢٦ - ويُمثَّل الناتو في المحافل الإقليمية الأوسع، كمجموعة قلب آسيا ومجموعة الاتصال الدولية. وعقد آخر اجتماعين للمجموعتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في نيودلهي وركزا على التعاون الاقتصادي الإقليمي والانتخابات الأفغانية وتنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. ورغم الحاجة إلى مزيد من التنفيذ في العديد من المجالات، تؤكد هذه المبادرات الإقليمية الدعم الإيجابي المقدّم إلى أفغانستان.

دعم التنمية

٢٧ - تواصل انخفاض وجود القوة الدولية في المقاطعات تماشيا مع جهود إعادة النشر. ولذلك فقد انخفض دعم القوة الدولية النشط في مجال التنمية بشكل ملحوظ، وسوف يستمر في الانخفاض حتى نهاية البعثة.

٢٨ - ولا توجد سوى ثلاث فرق لإعادة إعمار المقاطعات، في هلمند وهيرات وجوزجان، لا تزال تعمل. وبغية تخفيف أثر إنهاء عمل الفرق، يجب على الحكومة أن تنفذ سياستها الخاصة بوضع ميزانية المقاطعات وتوفير حوكمة فعالة وتقديم الخدمات الأساسية الفعالة للشعب الأفغاني.

٢٩ - والمديرية المستقلة للحوكمة المحلية هي حاليا الوكالة الحكومية الرائدة في توفير الخدمات التي كانت تقدمها فرق إعادة الإعمار. وتتعاون الدول التي تدعم فرق إعادة إعمار المقاطعات المتبقية (إيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة) مع المديرية من أجل تخفيف المخاطر المحتملة وضمان انتقال سلس.

٣٠ - ولإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة من المهم الحفاظ على تمويل من المجتمع الدولي.

الدعم المقدم إلى المنظمات الدولية/الأمم المتحدة

٣١ - مع اقتراب نهاية بعثة القوة الدولية، أصبح التفاعل والتنسيق بين القوة الدولية والمجتمع الدولي يكتسيان أهمية متزايدة. ولمعالجة ذلك، فقد أنشئ الفريق الاستشاري المعني بجهود التفاعل المدني العسكري في مقر القوة الدولية لتسهيل التنسيق بين الجهات المدنية والعسكرية.

خامسا - إعادة النشر

٣٢ - لا تزال عملية إعادة نشر القوة الدولية تمضي على المسار الصحيح، ولكن العملية ما زالت تمثل تحديا. وتتسق أنشطة إعادة النشر تماما مع خطة حملة القوة الدولية، وتؤدي، من ثم، إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والمرافق والبنية التحتية للحركة وخطوط المواصلات.

٣٣ - ويغادر الأفراد والمعدات حاليا الميدان بمعدل مقبول، ولكن ثمة عوامل شتى، بما في ذلك الظروف المناخية والقيود السياسية واعتراض المتمردين/العناصر الإجرامية لشحنات إعادة النشر، يمكن أن تؤثر سلبا على هذه الجهود. وبلغ متوسط خفض القوات من جانب البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية ٤٠٠ ١١ فرد شهريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري أيضا الحفاظ على اتفاق الناتو والاتفاقات الثنائية للعبور، حيث توفر الدعم لها شبكة مواصلات تتسم بالكفاءة والفعالية. وتقيّم، بشكل ملحوظ، قدرة النقل

الجوي الاستراتيجية على أنها كافية لتخفيف القيود المفروضة على استخدام خطوط المواصلات الأرضية.

٣٤ - ولا تزال حرية الحركة تشكل أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بإعادة نشر القوة الدولية. وفي حين أن تعطيل خطوط المواصلات الأرضية كان ضئيلا نسبيا من حيث المدة، خلال هذا الفصل، فقد أدى احتجاج حزب التحريك والإنصاف الباكستاني على خطوط المواصلات الأرضية في شمال باكستان إلى خفض كبير في عبور بضائع القوة الدولية القادمة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

سادسا - الحالة على الحدود الأفغانية - الباكستانية

٣٥ - تراجع عدد الحوادث التي وقعت عبر الحدود بنحو ٤٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

٣٦ - وقد وقع معظم الحوادث على الجانب الأفغاني في منطقة التنسيق الحدودية على طول الحدود بين أفغانستان وباكستان. وزادت الحوادث الأمنية داخل الجزء الأفغاني من منطقة التنسيق بنحو ٥٠ في المائة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بنفس الفترة قبل عام مضى. ووقع معظم الحوادث الأمنية (تهريب الأسلحة الصغيرة عبر الحدود وإطلاق النار غير المباشر) خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في مقاطعة كونار.

٣٧ - ولا تزال النزاعات الحدودية بين أفغانستان وباكستان تعد مصدرا للتوتر. وتواصل القوة الدولية استكشاف سبل لتحسين العلاقة بين قوات الأمن الأفغانية والجيش الباكستاني.

سابعا - تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)

٣٨ - تواصل القوة الدولية رصد ودعم تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

(أ) القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (المرأة والسلام والأمن)

الانتخابات الأفغانية

٣٩ - حضر عدد من مرشحي الرئاسة في المؤتمر النسائي للدعوة إلى المناصرة الذي عقد في كابول في كانون الثاني/يناير ونظمته المجموعة النسائية للحقوق السياسية والدعوة إلى المناصرة، وشددوا فيه على أهمية توسيع دور المرأة في الحياة العامة في أفغانستان وتحسين سبل حماية حقوق المرأة في القانون.

٤٠ - وعقدت المفوضية المستقلة للانتخابات مؤخرا اجتماعها السادس للتنسيق مع المنظمات النسائية، وكان يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات الأفغانية المقبلة. وطلب الرئيس التنفيذي للمفوضية من جميع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تشجيع النساء المؤهلات على التقدم لشغل مناصب في المفوضية.

إدماج المنظور الجنساني في المؤسسات الأمنية الأفغانية

٤١ - يعتبر تجنيد النساء في قوات الأمن الأفغانية وتعيين مفتشات للانتخابات من المسائل الهامة. ويجري، بقيادة وزارة الداخلية الأفغانية، اتخاذ خطوات لتحسين حماية وتمكين الشرطة النسائية وموظفات وزارة الداخلية. وتواصل وزارة الداخلية العمل من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تجنيد وتدريب ما مجموعه ١٠ ٠٠٠ ضابطة. وتشمل المبادرات التي اتخذت مؤخرا تعيين أول قائدة شرطة لإحدى المناطق، وتتولى حاليا قيادة منطقة الشرطة الأولى في كابول. وهناك تقدم أيضا في مبادرات وزارة الدفاع وقيادتها، مما يشكل علاقاتها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة وأصحاب المصلحة لتطوير إدماج المنظور الجنساني وتنفيذ سياساتها المعتمدة حديثا، مثل خطة عمل مديرية حقوق الإنسان وإدماج المنظور الجنساني للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وسياسة إدماج المرأة في مجال الإدارة.

التقييم

٤٢ - يعد تجنيد النساء عنصرا رئيسيا للحفاظ على التمويل الدولي لقوات الأمن الأفغانية ولشرعيتها في أوساط السكان. وعدم وجود شرطيات يحول دون قيام المرأة الأفغانية بالإبلاغ عن حالات التحرش والاعتداء.

٤٣ - وعدم إحراز الحكومة تقدما نحو التحقيق الكامل لالتزامات إطار عمل طوكيو المتعلقة بحقوق الإنسان و القضاء على العنف ضد المرأة يعد مصدر قلق. ومن الأهمية بمكان استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي لكي تواصل الحكومة إبداء تحسن وإحراز نتائج في المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني.

(ب) القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) (الأطفال في النزاعات المسلحة)

٤٤ - لا يزال يجري تجنيد الأطفال الأفغان واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، لا سيما حركة طالبان. وهم يساعدون في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة ونقل الإمدادات. وإضافة إلى ذلك، يُجنّد الأطفال للقيام بهجمات انتحارية.

٤٥ - ومن أجل خفض عدد الضحايا المدنيين، تواصل القوة الدولية تنفيذ نظم تحقُّق تقنية وتكتيكية وإجرائية. وقد أسفر ذلك عن نتائج إيجابية؛ وانخفض عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم أو الذين أصيبوا بجروح.

٤٦ - وقد عُيّنت جهات اتصال معنية بالأطفال في التزاعات المسلحة في جميع وحدات سلسلة قيادة الناتو.

ثامنا - خاتمة

٤٧ - دخلت أفغانستان عاما حاسما، بالتحضير لـ ''عقد التحول''. ولا يزال قائد القوة الدولية واثقا في قدرة قوات الأمن الأفغانية على تأمين الانتخابات وانتقال الحكومة لاحقا. وسيكون إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤ وانتقال السلطة سلميا معلمان لتغيّر تاريخي. وسيرسي نجاحهما الأساس لتشكيل حكومة شرعية مستقرة.

٤٨ - وبعد انتهاء بعثة القوة الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستظل هناك بعض أوجه القصور والثغرات في قدرات قوات الأمن الأفغانية والمؤسسات الأمنية الأفغانية. وتتخذ القوة الدولية خطوات، على سبيل الأولوية، للحد من تلك الثغرات وأوجه القصور من أجل ضمان الاستدامة الذاتية لقوات الأمن الأفغانية والمؤسسات الأمنية الأفغانية في الأمد الطويل.

٤٩ - ويجب أن يوفر الالتزام الدولي المستمر والشامل لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤ كلا من التمويل الكافي لقوات الأمن الأفغانية والقوات الكافية للقيام بالتدريب وإسداء المشورة والمساعدة إلى البعثة التي يخطط الناتو حاليا لإنشائها. وبهذه المساعدة الدولية، سوف تُضمن استدامة قوات الأمن الأفغانية وتُعزّز المؤسسات السياسية والعسكرية الأفغانية.